## التخطيط التعميري في مصر لما بعد 2000

## جمعية الاقتصاد والتشريع السبت 13 يناير 1982

انه من ضرب الخيال أن يوضع تصور ثابت لتعمير مصر لما بعد 2000 خاصة في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمر بها مصر. ولكن الأصل هو وضع استراتيجية تعمير ثابتة تلتزم بها كل أجهزة الدولة... وتحدد معالمها التفصيلية خطط خمسية أو سنوية.. تشمل التنمية الاجتماعية والتنمية العمرانية معا.

واستراتيجية التعمير ببساطة شديدة تحدف إلى الامتداد العمراني للجزء الحالي من الرقعة الزراعية الآهلة بالسكان.. مع التنمية العمرانية للمناطق البعيدة التي تتوفر فيها مقومات التنمية المتكاملة.. وكالا النوعيتين من التنمية يتطلب تنظيما وإدارة خاصة.

وإذا كانت استراتيجية التعمير واضحة بمذا المفهوم فان التوجيه المكاني لاستثمارات الخطط القومية لابد وأن تتبع هي الأخرى هذه الاستراتيجية لذلك فان التنمية الإقليمية للمناطق التخطيطية في مصر لابد وأن تلتزم بمذه الاستراتيجية كما أن التنمية المحلية للمدن القائمة والجديدة لابد وأن تخضع لهذه الاستراتيجية وتأتى بعد ذلك التنمية الريفية.. وكما يعنى ذلك أيضا أن الجدوى الاقتصادية لمشروعات التنمية لابد وأن تتم أيضا في إطار هذه الاستراتيجية. وتتحمل الدولة أي فروق مالية تترتب عن ذلك.

وهكذا لا يمكن أن تتم خطط التنمية بصورة قطاعية على المستويات التخطيطية المختلفة ولكن بصورة تكاملية على هذه المستويات.. ولنأخذ بذلك أمثلة من مشروعات الإسكان أو السياحة أو الصناعة أو المرافق بل من مشروعات الخدمات التعليمية والصحية.. وكيف كانت تتم على مدى العشرين عاما الماضية وما تركته من مشاكل أصبح من العسير حلها في الوقت الحاضر أو حتى في المستقبل حتى عام ألفين أو ما بعد عام 2000 ما لم يعود العمل التخطيطي ملتزما باستراتيجية التعمير.

وعلى ذلك فان التوجيه المكاني للاستثمارات يجب أن يوجه خارج الرقعة الزراعية الآهلة بالسكان... ولا يوجهه إلى داخليها إلا المشروعات التي ترتبط في الأساس بالتنمية الزراعية باعتبار الرقعة الحالية هي مناطق زراعية في الدرجة الأولى.

من هنا فان ما يسمى بالتخطيط التعميري لا يمكن أن يكون إلا نتيجة حتمية لاستراتيجية ثابتة للتنمية الشاملة التي تتكامل في إطارها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية على حد سواء..

وهكذا فالمخطط العمراني لا يمكن أن يتحرك بمفرده أو يصدر بوسائله الخاصة إلا إذا دعم بزميله الاقتصادي أو الاجتماعي على قدم المساواة وذلك في إطار الهيكل التنظيمي للعملية التخطيطية التي قد يقوم بما جهاز مركزي للتنمية القومية بأجنحته الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بحيث يعمل بصورة متكاملة على المستوى القومي وتعمل أجهزته المحلية أيضا بصورة متكاملة على المستوى الإقليمي وكذلك على المستوى المحلية الريفية.

ولنأخذ من ماضينا في التحربة التخطيطية عبرة للمستقبل حتى تكون نظرتنا للتنمية نابعة من أوضاعنا المحلية وهى تختلف كل الاختلاف عن النظريات التي بنيت على أساس الأوضاع السائدة في بلادها.. وهناك العديد من الأمثلة التي يمكن التعرض إليها في هذا الشأن.

وإذا دخلنا إلى عمق العملية التخطيطية نجد أننا مطالبون بتفريغ الدلتا والمناطق الزراعية من الصعيد من الأنشطة التي لا ترتبط أساسا بالتنمية الزراعية وعملية التفريغ تحتاج إلى قنوات تربط بين مناطق التعمير الفرعية ومناطق الامتداد العمراني المتاخمة للأراضي الزراعية أو مناطق التنمية الجديدة البعيدة عنها. ويساعد على هذه الحركة وجود عوامل جذب أو شفط قوية في الخارج وعوامل طرد أو ضغط من الداخل ، وعوامل الجذب يمكن تعديدها كما يمكن تعديل عوامل الطرد ويساعد على سيولة الحركة العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تفك المجتمع القائم من الارتباط بالأرض أو من النشاط الزراعي. كما يساعد على هذه الحركة سهول الوصل والمواصلات والتنقل بين الداخل والخارج.

وعلى المستوى الحضري تتحدد طاقة المدن القائمة على الاستيعاب السكاني طبقا للموارد المتاحة محليا وما يفيض عنها لابد وأن يتم توزيعه أيضا على المستوى القومي وفي إطار الاستراتيجية الثابتة للتنمية القومية. من هنا لابد من الربط بين التنمية على المستوى المحلي والتنمية على المستوى الإقليمي ثم القومي. وهذا الربط لا يمكن أن يتم إلا في إطار الهيكل التنظيمي للعملية التخطيطية التي تتطلب أجهزة متخصصة تعمل بفكر واحد ومفاهيم ثابتة على كل المستويات التخطيطية رأسيا وتكامل بين القطاعات المختلفة أفقيا..

من هنا يستطيع جهاز تنمية المدينة اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا أن يعمل تحت توجيه واحد وفكر واحد ومعايير وأساليب عمل موحدة تضمها كتيبات توضح طريقة الأداء لكل جزء من جزئيات العملية التخطيطية سواء في التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية أو التنمية العمرانية في صورة متكاملة لا يمكن فصل أي منها عن الآخر.. وهنا تصبح التنمية العمرانية تعبير مكاني عن المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعات المدن القديمة أو الجديدة.

بهذا المفهوم يمكن لجهاز التنمية المحلية للمدينة والذي يعالج مشاكلها في ضوء استراتيجية التنمية القومية أن يقوم بمرادفات الحلول للمشاكل المور مثلا يمكن أن تحل بمرادفات غير مرورية.. ومشاكل المرافق الحالية يمكن أن تحل بمرادفات غير تطوير القائم منها. وهكذا والمهم في كل ذلك هو توجيه الاستثمارات مكانيا لتحقيق الاستراتيجية القومية. ولا يمكن أن يقوم بذلك أجهزة التخطيط القطاعية.. ولكن يمكن أن يتولاها أجهزة التنمية المركزية والإقليمية والمحلية في إطار العملية.

نلاحظ في هذا التقديم إننا لم نشير إلى بعض المفاهيم التقليدية مثل إعداد المخطط العام لمصر عام 2000 أو إعداد المخطط العام للقاهرة أو لغيرها من المدن لعام 2000 Master Plan 2000 أو إعداد دراسة لمستقبل التنمية الريفية لعام 2000 أو إلى الخريطة المائية أو الجيولوجية أو الزراعية أو الصناعية أو السياسية لمصر عام 2000 أو نظرتنا إلى الإسكان الحضري أو الريفي لعام 2000 ومى ومى وما يرتبط بذلك من تطوير للمخزون الحالي أو بناء الجديد منه ولم تتطرق إلى البيئة العمرانية والفكر المعماري في مدن وقرى مصر وهى لم تعد تتناسب مع تطلعاتنا الحضارية . إننا لم نتطرق أيضا إلى أساليب إدارة المدن والقرى القديمة أو الجديدة.. كما لم نتطرق أيضا إلى قوانين التخطيط العمراني وإمكانيات تنفيذه أو إلى تنمية الكوادر الفنية والإدارية اللازمة لتسيير العملية التخطيطية أو إلى البحوث الفرعية أو المناهج التعليمية والتخصصية أو توجد البيانات أو المعلومات التي تخدم العملية التخطيطية.

إننا هنا نعرض موضوع التخطيط التعميري بمفهوم آخر.. بمفهوم تنظيمي للعملية التخطيطية المستقرة والمستمرة التي تتكامل في إطارها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية معا بحيث تتفاعل على المستويات التخطيطية المختلفة وتربط بين التنمية القطاعية في كل مستوى.. كل ذلك لتحقيق استراتيجية التنمية القومية الثابتة.